

مُقَدِّمَةٌ

كان هذا البحث ثمرة دراسة طويلة للقضايا التي تتعلق بالإعراب بعامة،
والتي تتعلق بإعراب الجمل - بوصفها أجزاء للكلام - على وجه
الخصوص .



وقد دفعني إلى ذلك ما لاحظته من اختلاف بين الجمل التي قال النحاة
إنه لامحل لها من الإعراب، سواء من حيث موقعها، أو من حيث تمام فائدتها.
وقد تبين لي أن الحروف هي الأصل فيما لامحل له من الإعراب عند النحاة؛
لأنها تدل على معنى في غيرها، أي : على معنى ثابت في لفظ آخر ، ولهذا
فهي لا تستقل بنفسها استقلال الاسم أو الفعل، ولا تسند إلى غيرها ولا يسند
إليها .

والاسم هو الأصل في الإعراب، وفي الإسناد إليه، أما الفعل وما يشبه
الفعل من حيث المعنى، وهو ما يطلب فاعلاً، أو ينصب مفعولاً كالمصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - فإنه أصل في الخبر أو في الإسناد إلى
مسند إليه . وقد تخل الجملة محل المفرد فتسند ، أو تسبك مع غيرها فيسند إليها،
وتسند إلى غيرها .

وقد تبين لي أن النحاة لم يتعرضوا لموضوع إعراب الجمل في بداية النشأة
الأولى لعلم النحو العربي، ولكنهم اهتموا اهتماماً مباشراً بإعراب الجملة، فاهتموا
بإعراب أركان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وبيان العمدة والفضلات . كما
أشاروا إلى بعض الجمل التي تخل محل الاسم المفرد في الإعراب ، كالصفة

والخبر. وقد لفت ذلك نظرهم إلى إعراب الجمل، فرأوا أن يقيسوا إعراب الجمل بإعراب المفردات التى هى عندهم أصل فى الإعراب وفى إعراب الجملة .

وقد كان لتعريف الكلام، والجملة، والكلمة الأثر الأكبر فى توجه النحاة نحو إعراب المفردات، فقد عرفوا الجملة تعريفاً جعلها أعم من الكلام، وترتب على ذلك أن الكلام يعنى الجملة. أما الجملة غير المفيدة أو التى سلبت تمامها فليست كلاماً. ولو أنهم صنفوا الجملة على أنها جزء من الكلام وعنصر من عناصره، وتبينوا أن العلاقة بين الجملة والكلام - منطقياً - هى علاقة بين الجزء والكل لتبين لهم أن كل جملة مفيدة فى التركيب لابد أن يكون لها محل من الإعراب ما دامت تامة الفائدة .

والجملة المفيدة -عندى- هى التى لم تتركب مع اسم أو حرف تركيب أفراد إذ إنها حين تتركب مع غيرها تركيب أفراد تسلب تمام فائدتها، وتصبح هى وما تركبت معه فى موضع المفرد الذى هو جزء من الجملة، لاجزاءً من الكلام، بوصف الكلام وفق مفهومنا منظومة من الجمل التى تتراكب فيما بينها وتتصل اتصالاً يحقق الفائدة. والفائدة تتحقق حين يكون هناك مناسبة أو علاقة بين الجملة والجملة. وعطف الجملة على الجملة يشرك الثانية فى إعراب الأولى. وهو إذا أشركها فى إعرابه فقد أشركها فى حكم ذلك الإعراب . فبناء على ذلك. لامتنى لأن تعطف جملة على جملة لامحل لها من الإعراب .

والذى نحب أن نشير إليه هو أن الجملة التى لامحل لها من الإعراب عندنا - وهى جملة الصلة ، وجملة فعل الشرط - لاتعطف دون اعتبار لتركيبها مع الموصول وأداة الشرط - وعلى هذا فنحن نعطف الجملة مع ما قبلها تقديراً بدليل عمل حرف الشرط والحرف المصدرى فى الفعل المعطوف، ولو لم يقدر عطف الحرف مع الفعل لما كان عمل الحرف فى المعطوف .

وقد يظن البعض أن الفصل ، أو ترك العطف ، أو القطع - بمعنى عدم وجود علاقة بين الجملة والجملة ، لأن ترك العطف يأتي لمقتضى نحوى وبلاغى ، كما سيتضح لنا كالإيجاز ، أو الاحتباس من لبس ما .

والذى أود أن أشير إليه أن الروابط بين الجمل لا تقتصر على حروف العطف والشرط وما أشبهها ، فقد أشار «عبد القاهر» إلى أن «إن» تقوم بوظيفة الربط بين الجمل ، هذا فضلاً عن أن الدراسة الموضوعية للنصوص اللغوية تؤكد أن هناك أدوات كثيرة فى العربية تغنى عن العاطف وأن إفادة بعض الحروف للاستئناف لايعنى أنها تدل على عدم وجود علاقة بين الجملة والجملة ، لكنها -مع دلالتها على الاستئناف- لا تمنع ارتباط كلام بكلام ظاهر أو مقدر .

هذا فضلاً عن أن ترك العاطف قد يكون دالاً على تمام الاتصال ، أو على شدة التابع بين حدث وحدث ، أو فعل وفعل ، أو خبر ، أو معنى ومعنى .

وقد يكون عدم التطابق بين موقع الجملة والمفرد ، أو عدم اكتمال الشروط التى وضعها النحاة لإعراب المفردات السبب فيما ذهبوا إليه من القول بما لا محل له من الإعراب بالنسبة للجملة ، فى الوقت الذى يتجاوزوا فيه عن كثير من الشروط فى إعراب المفردات . ولهذا فإننا لا يجب أن نسلم بشروط لا تتفق وطبيعة الجملة ، فقد تقع الجملة موقعاً مشابهاً لموقع المفرد ، أو مناظراً له ، وليس من الضروري أن تكون الدلالة الموقعية للجملة مطابقة تماماً للمفرد ، فإن للجملة طبيعتها التى تختلف عن طبيعة المفردات ، مثلما تختلف المفردات فيما بينها ، وإذا كان القياس فى إعراب المفردات تقريبياً ، فإن القياس بين المفردات والجملة يجب أن يكون تقريبياً أيضاً .

إن هناك ابتداء للجملة، وهناك ابتداء للكلام، ولابتداء الجملة موضع من الإعراب ، وابتداء الكلام لابد أن يكون له موضع من الإعراب وفق طبيعة الجملة، إذ إن كل جملة يتبدأ بها هي كلام مفيد، وكل كلام مفيد هو خبر فى معناه، سواء أكان وارداً مورد الخبر، أم مورد الإنشاء، فإن إنشاء الكلام خروج بالكلام من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل . وإن وضع الجملة فى الكلام نظير للمفرد فى الجملة، ولاشك أن العلاقات بين الجمل فى الكلام، تختلف عن العلاقة بين المفرد والمفرد أو بين المفرد والجملة، أو بين الجملة والجملة فى الجملة الواحدة .

فالعلاقة بين الجملة والجملة فى الكلام علاقة بين جملة تامة مستقلة بنفسها وجملة تامة مستقلة بنفسها، كالجملة المعطوف عليها والجملة المؤكدة والمفسرة لها أو المبدلة منها والمعللة لما قبلها .

أما العلاقة بين الجملة والجملة فى إطار الجملة الواحدة، فهى كالعلاقة بين الجملة والمفرد، مثل علاقة جملة الحال بالمفرد فى الجملة الواحدة، وعلاقة جملة الصفة بالمفرد فى الجملة الواحدة أيضاً ، أو جملة المفعول به ، أو ما أشبه ذلك .

واللافت للنظر أن الجمل التى قيل إنه لا محل لها من الإعراب - تختلف من حيث تمام فائدتها، ومن حيث موقعها فى الكلام، فجملة صلة الموصول مع الاسم الموصول مركبة تركيب أفراد .

وأداة الشرط تركيب مع فعل الشرط تركيب أفراد أيضاً ، ومن ثم تسلب كل جملة منهما تمام فائدتها بعد التركيب بوصفهما جملاً .

فالجملتان جزء من مفرد، وتشبهان الحرف من حيث نقصه ، ولهذا نرى تصنيفها على أنه لامحل لهما من الإعراب .

أما الجملة التفسيرية فقد قالوا إنها فضلة كاشفة مبينة لما تليه، ومن ثم فإن لها موقعاً كالفضلات ؛ لأنها لم تتركب تركيب أفراد مع ما سبقها ، بل تعلقت به تعلق الفضلات بالعمد .

وأما الجملة الاعتراضية فإن النحاة لم يبينوا : أمى فضلة أم لا . وهى عندى فضلة، لأن لها وظيفة نوع من أنواع الحال لا يأتى إلا بين ركنى الجملة كما سنبين .

وأما جملة جواب الشرط وجواب القسم، فإنهما فى موقع المسند ، وجملة الشرط والقسم فى موقع المسند إليه، ومن ثم فإنهما نظيرتان للخبر، أى : عمدتان، وسواء أكانتا خبرين محضين، أم شبيهتين بالخبر، فإنهما تسندان إلى ماسبقهما أو تركبان معه تركيب إسناد لتركيب أفراد، ومن ثم لاتسلبان فائدتهما، وتستحقان الرفع لكونهما ركنين أساسيين فى الجملة .

وأما الجملة الابتدائية فإنها تامة الفائدة فى موضعها ، وهى مؤسسة لنفسها بالابتداء، ومؤسسة لغيرها بما تتضمنه من معنى الابتداء، وهى - وإن لم تتسلط عليها الجمل ؛ لكونها أول جملة- فإن التعرّى عن العوامل عامل عند النحاة، وحيث إن الجملة تؤول بالنكرة فإن عامل الابتدائية متضمن فيها مقدر بالابتداء ، وهى تعمل فى ما يليها من الجمل ، وهى عمدة لأنها عامل مفيد ، وهو عامل مفيد مع ما بعده، قد يتعدى إليه أو تقع معطوفاً عليه .

أما الجملة المستأنفة أو المنقطعة عما قبلها - فإن كان هذا الانقطاع تاماً فهى كالابتدائية ، وإن كان هناك اتصال معنوى، أو لفظى، ظاهر، أو مقدر،

فإن موقعها يتحدد فى إطار ذلك الاتصال من خلال فهم وظيفتها وموقعها - من منطلق أن الكلام نسق من الجمل التى تتضمن معنى مفيداً بوصفها جملاً ، ومعنى مفيداً بوصفها جزءاً من السياق .

إن هذا الاختلاف فى موقع هذه الجمل التى ذكرناها وفى فائدتها ، يؤكد أن تصنيف هذه الجمل فى إطار واحد ليس تصنيفاً موضوعياً صحيحاً ؛ فليس من المنطق أن نسوى بين الجمل التى تتركب مع الحرف أو الاسم فتفقد تمامها ، والجمل التى تقع موقع الفضلة ، أو تقع عمدة ، أو تقع عماداً لنفسها وغيرها ، أو تتعلق بما سبقها لفظاً أو معنى .

لقد غاب عن النحاة - الذين تناولوا إعراب الجمل - المفهوم الواضح «للكلام» كما غاب عنهم المفهوم الواضح «لنص» ، ولم يتبين النحاة طبيعة الجملة فى التركيب ، والفرق بينها وبين المفرد ، ولم يحددوا الفرق بين الجمل التى تستخدم للتمرين النحوى ، والجمل التى تقع فى النص اللغوى ، بوصفها جزءاً منه ؛ ولهذا نرى ضرورة البحث عن موقع لكل الجمل التى تقع فى إطار الكلام أو فى إطار النص ، أو فى إطار الكلام .

إن النحو الذى ينحصر فى إعراب الجمل التى تستخدم للتمرين النحوى لا يتناسب وطبيعة الكلام ، كما لا يتفق وطبيعة اللغة الإبداعية أو الإيصالية ، ولا يتناسب وخصوصية النص سواء أكان أدبياً أم غير أدبى .

إن الجملة عند بعض الدارسين تمثل كلاماً ، بل يراها بعض المحدثين نصاً^(١) ولكن الحقيقة أنها وحدها لا تكون كلاماً إلا من منطلق الاستشهاد فقط ، حيث ترتبط بالمقام وبالتكلم إن وجد ، وبالتكلم الثانى ، وبال مخاطب

(١) انظر معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقى ص ٢٩٢ .

وبالموضوع . وهذا كله يجعل القضية غير قابلة للتبسيط المخل ، وليس معنى الخروج بالقضية من دائرة التبسيط المخل أن نضعها في إطار التعقيد ، بل في إطار الفهم ؛ لأن النحو الذى ينبغي تيسيره هو نحو الناشئة ، وهو نحو التمرين ، وأما نحو الإعراب والإبانة والعمل والمقام ، والنصوص والكلام ، فهو النحو الذى يأتى فى مستوى أعمق وأشمل بالنسبة لنحو الناشئة والتمرين النحوية .

لقد كان منطلقى فى هذه الدراسة مراجع أصلية فى علم النحو لنحاة محققين ، ولعربين مدققين ، فضلاً عما رجعت إليهم من أساتذة النحو العربى فى جامعتنا المصرية ، وهم أساتذة مشهود لهم بالأصالة والتحقيق ، وقد ناقشت معهم كل المشكلات التى واجهت هذا البحث فى كل مرحلة ، هذا فضلاً عن أننى لم اعتمد على مرجع دخيل ، ولم أتعجل الوصول للنتائج ، ولم أتعسف فى الأحكام ، بل تابرت على فحص القضايا والشواهد ، ورجعت فى ذلك إلى المراجع الأصلية ، وقد اهتممت بعرض آراء النحاة بصورة تكفى لفهم آرائهم ، سواء أكانت دعماً لما أراه ، أو دحضاً له ، لأن الهدف لم يكن الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث ، بل إلى نتائج نابعة منه ، ومن فهم عميق للنحو والإعراب . وقد نكون قد أصبنا فيما ذهبنا إليه وقد نكون قد أخطأنا فيه ، أو فى بعضه ، ولكن الذى أؤكد أنه ما من شك عندى فى صحته . وقد تناولت كل قضية بما تستحقه من الفحص والدراسة ، ونظرت فى كل وجه من أوجه المشكلة ، وناقشته مع بعض الدارسين ، وقد يستدرك بعض الدارسين بعض ما ناقشناه ، وهو عندى ضرورة للوصول إلى فهم أصيل لتلك القضايا .

وأود أن أنبه إلى أن موضوع إعراب الجمل قابل للمناقشة ، وليس قابلاً للرفض ، فمن أراد أن يناقش تلك القضايا فعليه أن يتجرد من وهم الدفاع عن قضية تقبل البحث والدراسة

كما أن عليه أن يعي تماماً أن النحو غير قاصر على نحو الجملة بل يتجاوز ذلك إلى نحو النص من جهة الإعراب ، فمثلاً أن علم المعاني يهتم بدلالة الجملة والمفردات - فإن علم النحو يهتم بإعراب المفردات والجمل في النص أو الكلام ، من منطلق أن الكلام نسق من الجمل والجملة نسق من المفردات .

إن علماءنا حملونا أمانة البحث فيما تركوه ، لا مجرد حملة وروايته ، على عظم شأنه وجلال قدره ، وقد كان هؤلاء العلماء أفذاذاً فلم ينقل تلميذ عن أستاذه كل ما قاله ، ولم يرو عنه دون حاشية أو تعليق أو استدراك . وإننى من منطلق حب للنحو وتقدير للنحاة ، قدماء ومعاصرين ، انطلقت في هذا البحث ، معتمداً على الله ، وطالباً منه العون والتوفيق .

وإن من الإنصاف أن ينظر إلى هذا البحث على أنه محاولة لفهم علاقة الإعراب بالكلام أو النص ؛ لأن الكلام العربى بناء متكامل يشد بعضه بعضاً ، وحقه سواء أكان جملاً أم مفردات أن يكون معرباً بالمعنى الواسع للإعراب الذى يتجاوز إعراب المفردات فى الجملة إلى إعراب الجمل فى النص إعراباً يتفق وموقعها ودالاتها وعلاقتها بغيرها من الجمل .

والله ولى التوفيق

د. حسنى عبد الجليل يوسف

تَقْدِيمٌ

نحو النص وإعرابه

مفهوم نحو النص من وجهة نظر نحوية عربية بحثة هو النحو الذى يتعامل مع الجملة بوصفها وحدة فى النص أو فى السياق، أو فى الكلام. ونحو النص هو المتمم لنحو الجملة فى المفهوم ، والمتمم له فى الوظيفة .



إن نحو الجملة يتناول أجزاء الجملة ، وما يسمى بالعمد والفضلات ، والتقديم والتأخير فى إطار الجملة، ومن ثم يحدد موقع الكلمات من الإعراب فى الجملة، أما نحو النص فإنه ينظر إلى الجملة من حيث وظيفتها النحوية وموقعها الإعرابى فى النص، وعلاقة الجملة بالجملة، أهى علاقة انقطاع أم اتصال، فصل أم وصل ، وهل للجملة موقع إعرابى، أم لا محل لها من الإعراب. فهذه المصطلحات هى أهم المصطلحات التى يختص بها نحو النص من وجهة نظر موضوعية .

ونحو النص يتجاوز الجملة المقطوعة، أو الجملة التعليمية إلى النص ذى الوحدات المتراكبة، ومن ثم لا يفصل بين المتحدث والمتلقى والخطاب أى النص. وقد انتهى الدارسون إلى وضع حدود فاصلة بين مفهوم الجملة ومفهوم النص، فالجملة تمثل وحدة صغرى داخل وحدة أكبر هى النص.

وإذا كان بعض الدارسين قد نظر إلى الجملة بوصفها نصاً فإن شرط كونها نصاً وضعها فى السياق الفعلى أى ربطها بالمخاطب والمخاطب، ومن ثم سنجد أنها قد انتقلت من بنيتها المحدودة إلى بنية نصية تتجاوز الشواهد التعليمية المقطوعة

عن سياقها.

والعلاقات الأساسية بين الجملة والجملة فى إطار النص غير العلاقة بين الجملة والجملة، أو بين الجملة والمفرد - فى الجملة المركبة أو الطويلة.

فالجملة فى النص حين تكون أساسية يكون غيرها من الجمل إما معطوفاً عليها، أو بدلاً منها، أو بياناً لها، أو تركيداً أو تفسيراً أو تعليلاً .

أما موقع الجملة بالنسبة للمفرد فيمكن أن تكون خبراً أو حالاً أو نعتاً أو بدلاً ، أو تعليلاً ، أو تفسيراً . وقد تقع الجملة بالنسبة لغيرها فى الجملة الطويلة جواباً للقسم أو جواباً للشرط أو جواباً للطلب .

ولاشك أن تناولنا لإعراب الجمل التى لامحل لها من الإعراب لاينفصل عن «نحو النص» لأننا نرى أن نحو النص حين نضعه فى مقابل نحو الجملة، فإنه لابد أن يعنى بإعراب الجمل، وتحديد علائقها فى النص .

ونحو النص - من وجهة نظر اللغويين - يهتم بالتحليل اللغوى للتراكيب النحوية للنص ويهتم بالبنى السطحية والعميقة للنص، ويتجه إلى التحليل الدلالى، فضلاً عما يطلقون عليه النحو التفسيرى والوصفى والتوليدى .

وبالنسبة للنحاة والمربين، فإن نحو النص لابد أن يهتم بإعراب الجمل التى يتركب منها النص، ولابد بالتالى بالنسبة للنحو العربى من تصحيح بعض المفاهيم والمصطلحات التى فرضت على النص بصورة تعوق فهمه فهماً صحيحاً وتؤثر على وحدته تأثيراً سلبياً .

وإذا كان كل نص يمثل حدثاً اتصالياً فإنه يترتب على ذلك أن كل نص يمثل بنية مفتوحة ومغلقة فى آن واحد، فهو يمثل بنية مفتوحة لأننا لابد أن نأخذ

فى اعتبارنا المتكلم والمخاطب والخطاب، وكذلك المقام أو الموضوع أو المناسبة أو الإطار الذى سيق فيه هذا النص، أما كونة بنية مغلقة فلأن النص - والنص وحده، بتراكيبه ومحتواه - هو الذى يطرح كل المعطيات التى تتعلق به وتساعد على فهمه وإعرابه.

إن نحو النص من حيث النظرية بمفاهيمه واتجاهاته لم يتجاوز إطار علم اللغة إلى ميدان الدراسات النحوية، أو إلى التطبيقات الإعرابية.

والدارسون الذين تناولوا نحو النص عندنا تناولوه من وجهة نظر لغوية ، وقد تأثروا إلى أبعد الحدود بالنظريات اللغوية المعاصرة عند تشومسكى وفايترش وفندابك ويتوفى ودرسلر وبوجراند وغيرهم . وقد أنجزوا فى ميدان دراستهم اللغوية إنجازات واسعة، لكن الدرس النحوى الخالص لمأ يزل بعيداً عن هذا الميدان وبخاصة الإعراب .

وإذا كان النحاة العرب كانوا أقرب لنحو الجملة من نحو النص، فإن العربيين كانوا أقرب لنحو النص على الرغم من هيمنة نحو الجملة على إنجازاتهم فى ميدان إعراب القرآن الكريم .

إن مفهوم نحو النص قد لفت أنظارنا إلى المستوى الثانى للنحو، ومعنى أنه لفت نظرنا أنه لايعيننا إن كان هذا المفهوم مازال سائداً فى الدراسات الأجنبية أم لا، لأنه كان فقط بمثابة العامل الذى نبهنا إلى قضية كانت مثار اهتمام ، وهى قضية المستويات التى يجب أن يشملها النحو العربى.

فالذين يريدون أن يقصروا النحو العربى على إعراب الجملة لاينكرون أن النحاة قد تناولوا علاقة الجملة بغيرها فى الكلام ، ومعنى هذا أن عملنا يمثل

تقريباً لعمل يتصل أساساً بالنحو العربى وإتماماً له ، مع التسليم بأن مداخل الغريبيين تختلف عن مداخلنا لنحو النص اختلافاً جوهرياً من حيث النظرية والتطبيق .

ولاشك أن حل إشكاليات نحو النص فى النحو العربى لابد لها من مداخل نحويه بحثة تنطلق من النحو العربى نفسه، وهى مداخل لابد أن تساعد على تأسيس علم نحو النص العربى، وإذا كنت لأنكر أن هذا المدخل قد ولد نتيجة لإطلاع على دراسات لغوية ونحوية حديثة، فإننى كنت حريصاً على تخلص عملى من كل ما من شأنه أن ينحو به منحى غير نحوى، وأن يكون منطلقى هو علم النحو العربى، وليس معنى ذلك أن لانستفيد من الدراسات الخاصة بنحو النص عند اللغويين، على أن نظل واعين بالفروق بين الاستفادة والتطبيق ، فنحن لانطبق تلك المفاهيم على النحو العربى، لأن فى التطبيق إخلالاً بالحدود بين علم اللغة والنحو، فضلاً عن الفرق بين التحليل النحوى للنص فى إطار دراسة لغوية أو بلاغية أو أدبية ، وبين التحليل النحوى للنص فى إطار نحوى، لأن الأخير يعنى البحث فى العلاقات بين الجمل ، وبين الجمل والمفردات، وبين المفردات والمفردات على مستوى الإعراب، أى بيان مواقع تلك الأجزاء التى يتكون منها النص من الإعراب .

إن الإعراب بمعناه الواسع لا يقتصر على بيان الفاعل والمفعول به ، أو المبتدأ والخبر فى الجملة الواحدة، بل يشتمل على منهج واضح لبيان علائق الجمل فى النص، وإذا كان ابن جنى فى تعريفه للإعراب يقرر أنه «الإبانة عن المعانى بالألفاظ» (الخصائص ٣٥) ، فإن هذه الإبانة يجب أن تتجاوز حدود الجملة إلى مستوى النص وإلا كانت إبانة فقيرة .

ومعنى ذلك أن «نحو النص» لابد أن يشتمل على العلائق الداخلية للجملة سواء ، أكانت بسيطة أم مركبة ، قصيرة أم طويلة، وكذلك علائق الجمل التى يتكون منها الكلام، وأن يكون ذلك أساساً لإعراب صحيح للنص يتعامل معه على أساس وحدته من منطلق موضوعى .

ولاشك أن تحديد مفهوم ماله محل من الإعراب وما ليس له محل من الإعراب بالنسبة للألفاظ والجمل بشكل أساساً ضرورياً لنحو صحيح وإعراب صحيح للكلام أو للنص ما دمنا نجعل هدفنا هو بناء كلام صحيح، أو تحليل نحوى صحيح للكلام أو للنصوص التى نريد التعرف عليها نحويّاً .

ومن البدهى أن أول إشكالية تقابل المربين هو ذلك اللبس الذى يجدونه فى مفهوم مصطلح «مالا محل له من الإعراب» بالنسبة للألفاظ، وبالنسبة للجمل ، وإلحاحهم على التمسك الحرفى فى شروط إعراب الجمل قياساً على المفردات فى الوقت الذى يتساهلون فيه عند إعراب المفردات قياساً على المفردات نفسها .

وأهمية النحو للإعراب لاتزيد عن أهمية الإعراب للنص ، فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما على أساس نظرى بحت، لأن الإعراب جزء من النحو وتطبيق لقواعده، فمن طريق الإعراب نحدد القاعدة النحوية، وعن طريق القواعد النحوية نتوصل إلى مواقع المفردات والجمل من الإعراب ومن ثم إلى فهم عميق للنص .

يقول الدكتور : أحمد الجوارى : «إن الأصل فى معانى النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصح قسيم التنظيم وشطره الآخر فى بيان المعنى حيث يركن إليه فى التعبير عن أغراض فى الكلام ما كان لها أن تظهر لولاه» (نحو المعانى ٣٥)

المخرج

أولاً : الكلام وما يتألف منه

اتجه بعض الدارسين فى الحقبة الأخيرة إلى إعادة النظر فى النحو العربى ، وعمد بعضهم إلى تجديده وتحديثه .



وتتفق أهم هذه المحاولات على ضرورة تخليص النحو العربى مما يرويه فيه من صعوبة وتعقيد وغموض . وقد لاتراعى مثل تلك المحاولات الفروق بين المبدع والمتلقى ، وبين الخاصة والعامة ، وبين نحو الجملة ونحو النص ، وبين الدلالات البعيدة والدلالات القريبة ، ولا شك أن هذا الاتجاه جعل الدارسين ينصرفون عن تناول القضايا التى تتجاوز التبسيط والتسهيل .

ومع اتفاقنا على ضرورة تيسير النحو على الدارسين ، فإننا نرى أن ذلك ليس هو الغاية الكبرى فى حد ذاته ، بل لابد أن يكون توطئة لفهم أعمق وأصح للبناء اللغوى فى ضوء معطيات النحو العربى ، وقد يعيب البعض على النحاة اعتمادهم على المنطق فى شرح بعض القضايا النحوية أو فهمها ، وقد يكون ذلك غير ضرورى من بعض النواحي ، ولكن المبدأ لايجب أن يكون مرفوضاً ؛ فاللغة وعاء الفكر ، وإذا كان قولنا إنه لافكر لمن لالغة له صادقاً— فإن قولنا إنه لالغة لمن لافكر له أكثر صدقاً ، فلا بد لسلامة اللغة من صحة الفكر ، ولابد لصحة الفكر من سلامة اللغة ، وإذا كان لكل لغة أساس فلسفى تقوم عليه فى البناء والأداء ، والفهم والافهام ، والإشارة والدلالة ، فإن النحو العربى لابد أن يقوم على فلسفة واضحة تفهم فى ضوئها القضايا ، وتقرر الأصول والفروع ، وتتجاوز العلاقات

عناصر الجملة الواحدة إلى العلاقات بين الجمل ، وتجاوز الفهم الضيق للنحو والإعراب الذى يقصرهما على بناء الجملة فى الأعم الأغلب .

فإذا كان الإعراب عند ابن جنى هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ فإن الإعراب الأكبر هو معرفة مواقع الجمل من الإعراب معرفة موضوعية لاتخضع لقوانين تتناقض وروح العربية التى هى لغة الإعراب ، وقد يظن البعض أن باب الاجتهاد فى النحو قد أغلق وأنها لانستطيع أن نعيد النظر فى بعض قضايا النحو .

ولكننا إذا اتصلنا بالنحو العربى اتصالاً عميقاً نجد أن باب الاجتهاد لم يزل مفتوحاً ، فمنذ الخليل بن أحمد لم نقرأ لنحوى كتاباً خالياً من الاجتهاد ، حتى الشراح الذين شرحوا أمهات الكتب فى النحو - كان لهم اجتهادهم ، ووجهة نظرهم واختلافهم مع أئمة النحاة ، فنبهوا على أخطائهم ، وصححوا ما رأوا أنه لايتفق ومنطق اللغة العربية .

أما محاولة البحث عن تعريف موضوعى للجملة التى لامحل لها من الإعراب ، أو البحث عن موضع إعرابى للجمل التى بصر بعض النحاة على أنه لامحل لها من الإعراب ، هذه المحاولة ليست هداماً للأصول ، بل محاولة لتأصيل تلك الأصول والخروج بها عن أى إطار ضيق فرضه عليها بعض النحاة ، وتوجيهها إلى ما يتناسب وطبيعة اللغة العربية التى هى لغة الإعراب والإبانة .

وقد قال أبو القاسم الزجاج فى الإيضاح : ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقليل له ، عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت عن سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندى لما عللته منه ، فإن أكن قد أصبت العلة

فهو الذى التمسست، وإن تكن هناك علة له فَمَثَلِي فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة، والحجج الملائمة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإذا سنح لغيرى علة كما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها (الإيضاح ٦٥) .

قال الزجاج : « هذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله » (الزجاج ٦٦) .

هذا هو أستاذ سيبويه ومعلمه، ومبتكر علم العروض لم يقل إن ما قدمه لا يقبل رداً، أو أنه لاحق لغيره فى الاجتهاد والتعليل، وهذا ما أفهمه ، وفهمه الدارسون الأقدمون ، وأعتقد أنه صحيح .

أما ما يتعلق بالجميل التى لا محل لها من الإعراب فإننى قد وجدت أن التعريف الذى قدمه النحاة لها تنقصه الدقة والموضوعية، ومن ثم ينقصه الصدق، فالنحاة يعرفون الجملة التى لا محل لها من الإعراب بأنها الجملة التى لم تحل محل المفرد .

ويرى النحاة أن الأصل فى الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، فالأصل فى الجملة أن تكون مستقلة بنفسها لا تقدر بمفرد (الارتشاف ٣٧٥/٢) .

وعلى هذا الأساس تعامل النحاة مع الجملة والمفرد، فالأصل أن يختص الإعراب بالمفرد ، وأن تكون الجملة عارية من الإعراب .

ولكن النحاة وجدوا أن الجمل فى بعض المواضع تقع موقع المفرد، فقرروا أن لها محلاً من الإعراب، أما تلك الجمل التى لاتقع موقع المفرد فقد قالوا : إنه لاملح لها من الإعراب فى هذا الموضع .

فالجمل - من حيث كونها جملاً - تصلح لأن تقع موقعاً إعرابياً، ولكنها حين تقع موقعاً لا يصلح فيه إلا الجملة. تكون عارية عن المحل الإعرابى، ويكون ذلك فى الموضع الذى لا يصح فيه مجيء كلمة مفردة فى موضع الجملة، أو لاتصلح فيه الكلمة المفردة، وقد استوجب ذلك أن أفحص مصطلح «لامحل له من الإعراب» وأن أفحص الجمل التى نص النحاة على أنه لاملح لها من الإعراب، وأن أفحص الشواهد التى استشهد بها النحاة على هذه الجمل، وقد قادنى ذلك إلى دراسة موضوعية للمصطلحات التى تتعلق بذلك وهى : الكلام، والجملة، والإعراب ، والإسناد، وكذلك مصطلح المفرد الذى قال النحاة إن الجملة لاتحل محله، ومن ثم فإنه لاملح لها من الإعراب .

واللافت للنظر أن النحاة اعتبروا الجملة المفيدة كلاماً، فالكلام عند ابن مالك، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته (التسهيل ص ٣) .

وأجمع النحاة على ذلك، وإن اختلف بعضهم حول تعريف الجملة، فهى عند الرمخشى كالكلام - لا بد أن تكون مفيدة كالكلام ، أما الكلم فإن النحاة اشترطوا أن يكون مركباً من ثلاث كلمات دون شرط الفائدة، فجملة : «قام زيد» كلام لأنها مفيدة، وجملة «إن قام زيد» كلم، لأنها تتكون من ثلاث كلمات، على الرغم من عدم إفادتها، وجملة : «قد قام زيد، كلم

باعتبار عدد الكلمات، وكلام باعتبار الفائدة، ومن منطلق تلك التعريفات أصبح النحو العربى يقوم على الجملة الواحدة، والجملة عندهم عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد ، كقولك : زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمنى زيد، فإنه جملة لاتفيد إلا بعد مجيئ جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً (التعريفات ٧٨) .

والجملة المفيدة : تتكون من ركنين أساسين يسمى كل منهما عمدة، والعمدة : هو ما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجعل إعرابه الرفع وهو المبتدأ والخبر والفاعل، وألحق منها بالفضلات فى النصب فالنصب من المبتدأ والخبر عند دخول الحروف والأفعال الناسخة فإنها عمد لأنها فى الأصل مرفوعة، والفضلة : ما ليس ركناً أساسياً فى الجملة .

والإعراب عند النحاة : هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، (الخصائص ص ٣٥) .

والإبانة عندهم لاتتجاوز علاقات المفردات فى الجملة، فنرى «ابن جنى» يقول بعد التعريف السابق: ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول به، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه (الخصائص ٣٥) .

وكان النحو هو نحو الجملة، وليس نحو النص، ولا علاقة له بالكلام بوصفه منظومة من الجمل. وعلى الرغم من تأثر النحاة العرب بالمنطق الأرسطى فإنهم لم يفرقوا - مثلما فرق أرسطو - بين الكلام والجملة، من حيث الكلية والجزئية، ولو فعلوا ذلك لكانوا أقرب إلى الموضوعية

يعرف أرسطو الجملة بقوله: أنها قسم من كلام له معنى ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظاً وإن كان لا يعبر عن حكم. (النحو العربي ١٠٠).

فالفرق بين الجملة عند النحاة والجملة عند أرسطو - أنهم يعدون كل كلام جملة، لأن الجملة منها المفيدة ، والكلام مفيد، وليس كل جملة كلاماً، فالجملة أعم من حيث الفائدة . ولو اعتبر النحاة أن الكلام أعم من الجملة من حيث إنه ينتظم جملاً، فلا يكون الكلام كلاماً إلا إذا اشتمل على أكثر من جملة . لو اعتبروا ذلك لاستطاعوا أن يصلوا إلى نتائج أكثر موضوعية مما وصلوا إليه في باب إعراب الجمل، ولم يقصروا الإعراب على المفرد، ولم يقولوا إنه لا موضع للجملة في الأصل من الإعراب ، ولم يقولوا بأن الأصل أن تكون الجملة مستقلة بنفسها، بل كان من الممكن أن يقولوا إن الأصل أن ترتبط الجملة بما قبلها وبما بعدها وأن ترتبط بالمنشئ وبالمخاطب وبالمقام .

وربما كان عبد القاهر العالم الوحيد الذى حاول أن ينظر إلى النحو فى إطار النص، أو فى إطار مفهوم موضوعى للكلام يتجاوز مجرد الإفادة الجزئية إلى النص، أو إلى منظومة الجمل التى تتفاعل وترابط فيما بينهما مكونه سياقاً أعم منها وأشمل وأكمل ؛ فلا وجود -موضوعياً- للجملة المستقلة .

وهذا هو المستوى الرفيع، والمستوى الفصيح، أو المستوى الذى نجده فى النثر الفنى، والشعر أو فى القرآن الكريم، أو فيما يسميه عبد القاهر بالنظم، والنظم عند عبد القاهر يقابل التأليف، والتأليف لا يكون بمجرد نظم كلمة مع كلمة، بل هو نظم للجمل أيضاً يقول عبد القاهر : اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه «علم النحو» وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل منهما، وذلك أنا لانعلم شيئاً يتغيه الناظم بنظمة غير أن ينظر فى وجوه كل

باب وفروقه . فينظر فى الخبر.. وفى الشرط والجزاء.. وفى الحال.. فتعرف لكل ذلك موضعه، ويجئ به حيث ينبغى له، وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك فى خاص معناه.. وينظر فى الجمل التى تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل . هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه، ووضع فى حقه - أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظمه أو فسادة، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بسبب من أبوابه. (الدلائل ٨٣/٨/١).

وإذا كانت العلاقة بين الجمل التى هى التراكيب المفيدة التى يتكون منها الكلام تمثل مدخلاً أساسياً لبناء الكلام البليغ ذى المستوى المتميز، فإن النحو لا يجب أن يقتصر على بناء الجملة وإعراب مفرداتها ومتعلقاتها، فليس هذا المنطلق وحده كافياً للمبدع لإنشاء كلام بليغ، أو كافياً للدارس لفهم علاقات الكلام مفرداته وجملة.. فإن ما يسمى بالفصل بين الجمل فى إطار نص وموضوع - لا يمكن أن يكون فصلاً مطلقاً من حيث المعنى، ومن ثم فإن هناك علاقة أكيدة تربط الجملة بما قبلها، وتربط الجملة بالمبدع والمتلقى والمقام، ولهذا فإن العلاقة بين الجمل لا بد أن تكون قائمة على أساس أن إعراب الجمل أصل فى النحو العربى، مثلما أن إعراب المفرد أصل، لكن إعراب الجمل يختلف عن إعراب المفردات من حيث إن الجمل مبنية لاتظهر عليها حركات

الإعراب ومن ثم فإن إعرابها يكون أقرب إلى الإعراب التقديرى .

وقد لخص عبد القاهر الأصول والقوانين فى شأن فصل الجمل ووصلها فقال : « إن الجمل على ثلاثة أضرب : جملة حالها مع التى حالها قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة ، لشبه العطف فيها ، لو عطف ، بعطف الشئ على نفسه .

وجملة حالها مع التى قبلها حال الاسم يكون غير الذى قبله ، إلا أنه يشاركه فى حكم ، ويدخل معه فى معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، فيكون حقها العطف .

وجملة ليست فى شئ من الحالين ، بل سبيلها مع التى قبلها سبيل الاسم من الاسم لا يكون منه فى شئ ، فلا يكون إلا إياه ولا مشاركاً له فى معنى ، بل هو إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذى قبله ، وترك الذكر سواء فى حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً ، وحق هذا ترك العطف البتة . فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين الحالين (الدلائل ٢٤٣) .

والذين يقللون من قيمة معرفة موقع الجمل من الإعراب ، ومعرفة طبيعة العلاقة النحوية بين الجمل لا يدركون أنهم بهذا لا يدركون أن الكلام أو النص لا يكون كلاماً أو نصاً إلا من خلال تلك العلاقات بين الجمل ، وكلما ازدادت معرفة تلك العلاقة عمقاً كانت معرفة أسرار النص أو الكلام أعمق .

يقول عبد القاهر : إن العلم بما ينبغى أن يصنع فى الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها ، والنجى بها منشورة ، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة .. وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حداً

للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : « معرفة الفصل من الوصل »
ذلك لغموضة ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل
لسائر معانى البلاغة. (الدلائل ٢٢٢) .

ولاشك أن إعراب الجمل يتصل اتصالاً وثيقاً بباب من أهم أبواب اللغة
العربية هو باب «الوصل والفصل» وقد تناوله البلاغيون فى إطار علم المعانى،
ودرسوا أنواعه وأقسامه دراسة موضوعية تكشف عن عمق ودقة .

وعلى الرغم من أن كثيراً من البلاغيين كانوا من النحاة المحققين مثل
الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني، ويدر الدين بن مسالك،
والسكاكى فإن أحداً منهم لم يدرس الفصل والوصل فى إطار مفهوم موضوعى
لمصطلح الكلام على أساس أن الكلام نسق من الجمل المفيدة التى يتصل بعضها
بالبعض الآخر اتصالاً لفظياً معنوياً، أو لفظياً ومعنوياً، ومن ثم فإن الفصل لا يعدو
أن يكون فصلاً بيانياً لا يعرى الجملة عن الإعراب .

إن مصطلح الإعراب عند النحاة هو «الإبانة عن المعانى بالألفاظ» واقتران
الإعراب بالإبانة عن المعانى يتصل موضوعياً بما لا محل له من الإعراب ، فإذا
كان الإعراب هو الإبانة عن المعانى لغة ونحواً، فما هو معنى «لا محل له من
الإعراب» . قال النحاة : الجمل التى لا محل لها من الإعراب هى الجمل التى
لا تقع موقع المفرد .

وقد رأينا النحاة لا يقدرّون موضعاً من الإعراب للحروف وأشباهاها كضمير
الفصل، وبعضهم لا يقدر موضعاً للضمير المتصل بـياء، مثل : إياى وإياك وإياهم ،
والضمير المتصل باسم الإشارة ، مثل : ذلك ، ذالكما .

يقول ابن الأنبارى : إن قيل : لم سُمى الحرف حرفاً ؟ قيل : لأن

الحرف فى اللغة هو الطرف . ومنه يقال : حرف الجبل أى طرفه ، فسمى حرفاً لأنه يأتى فى طرف الكلام ، فإن قيل : فما حده ؟ قيل ما جاء معنى لغيره (أسرار العربية ١٠) .

وأما الأسماء المضمرة التى تكون فصلاً من نحو : كنت أنا القائم ، وكنا نحن القائمىن ، وقوله تعالى : «كنت أنت الرقيب عليهم» (المائدة ١٧) فهى أسماء قد سلبت دلالتها على الاسمية وسلك بها مذهب الحروف بأن ألغيت ، ومعنى إلغاء الكلمة أن تأتى لاموضع لها من الإعراب ، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام ، ولم يتغير معناه ، وتصير كالحروف الملقاة من نحو (ما) فى قوله تعالى : «مثلاً ما بموضة» (البقرة ٢٦) والمراد : مثلاً بموضة ، وقوله تعالى : «فبما رحمة من الله لنت لهم» (آل عمران ١٥٩) فلولا إلغاؤها لم يتخط الخافض وعمل فيما بعدها ، فتجرى هذه الأسماء مجرى الحروف ، وكونها قد صارت فى مذهبها لم يخبر عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف ، (شرح المفصل ٤/٧) .

وفى كتاب إعراب القرآن للزجاج ، جاء فى باب ما جاء فى التنزيل من كاف الخطاب المتصلة بالكلمة ولا محل لها من الإعراب قوله ومن ذلك الكاف فى قوله تعالى «ذلك الكتاب» وذانك ، من قوله : «فذانك برهانان» ، وما أشبهه ، الكاف للخطاب لثبات النون فى «ذانك» ولو كان جراً بالإضافة حذفت النون كما تحذف من قولهم هذان غلاماك ، لأن «ذا» اسم مبهم ، وهو أعرف من المضاف فلا يجوز إضافته بته) . (إعراب القرآن ١/١٦٨) .

والسؤال بعد ذلك هو : ما وجه الشبه بين الجمل التى نص النحاة على أنها لاموضع لها من الإعراب ، وبين الحروف وما ليس له موضع من هذه والضمائر ؟

فالحرف لا محل له من الإعراب لأنه لا يأتي مستقلاً عما يليه، والإعراب لا يكون إلا للكلمة المستقلة بنفسها لا التي تتصل بغيرها وصلاً أو سبكاً أو تركيباً مزجياً، أو اللفظة التي لا تؤدي معناها إلا بغيرها، وهذا خلاصة ما قاله النحاة عن الحروف .

أما بالنسبة للضمير الفصل فمثاله (هو) في : المتنبي هو الشاعر، ويؤتى بهذا الضمير لقلا يلتبس الخبر بالصفة، ولكن هناك من يعتبرون هذا الضمير مبتدأ ثانياً وما بعده خبر، وهما معاً في موضع خبر المبتدأ الأول .

فالدلالة الموضوعية لما لا محل له من الإعراب هي عدم التمام بالنسبة للمفرد، فالحرف لا يتم بنفسه، ومن ثم فإن هذا المعنى هو الذي يجب أن نلتزم به عند تعريفنا للجملة التي لا محل لها من الإعراب وبخاصة أن منها ما ينطبق عليه هذا التعريف . إنها تلك الجملة التي تسلب تمامها عندما تتركب مع الموصول الحرفي أو الاسمى أو مع أداة الشرط فقولنا : قام زيد ، ونجح خالد، جملتان تامتان لأنهما مفيدتان . أما إذا قلنا : إن قام زيد، وإن نجح خالد، فإن الجملتين تسلبان تمامهما لأن كلا منهما أصبح جزءاً من المفرد، لا معنى قائماً بذاته ؛ ولهذا فإنها تطلب الجزاء لتتم الفائدة .

أما قول بعض النحاة : إن الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي التي لا تقع موقع المفرد - فإن ذلك قد كان لأن تعقيد النحو كان تعقيداً للجملة وأركانها وأنواعها ومتعلقاتها ، ولم يكن تعقيداً للكلام بالمعنى الموضوعي للكلام بوصفه بنية موضوعية تنتظم جملاً مفيدة تتراكب لفظاً ومعنى لأداء الغرض الذي أنشئ من أجله هذا الكلام .

ولو تأملنا الجملة التي نرى أن لها موقعاً من الإعراب من تلك الجملة التي نص النحاة على أنه لا موضع لها من الإعراب لوجدناها جملاً مفيدة تؤدي

وظيفة بنفسها فى السياق، وأن السياق لا يفقدها تمامها، بل تظل جملاً تامة مفيدة بنفسها ومفيدة مع غيرها .

فالجمله الابتدائية : جملة مفيدة مستقلة فى تركيبها، يفتح بها الكلام كقولنا ، جاء محمد، أين تعيش ؟ لانهمل ، إن تجتهد تنجح، والله لتنصرن، فهذه الجمل تتضمن ما يؤهلها للابتداء وهو إفادتها من غير أن يكون هناك كلام سابق لها -فرضاً- كما تتضمن مبتدأها وهو الابتداء ، وهى حين تعرضت عن العوامل التى تتسلط على الجمل أصبحت معمولة للابتداء الذى هو عامل فى المبتدأ وهو أيضاً عامل فى الجملة الابتدائية، ولما كانت الجملة فى موضع النكرة كان الابتداء مقدراً، والجملة فى موضع الخبر وهى عاملة فيما بعدها . هذا مع العلم أن الكلام بوصفه منظومة يكون كل ابتداء فيه متصلاً بكلام أو بالمتكلم أو بالمقام .

وأما الجملة الاستثنائية: أو المنقطعة عما قبلها فمثالها الذى قال به النحاة قوله تعالى : «ولا يحزنك قولهم ، إن العزة لله جميعاً» (يونس ٦٥) فقوله : «إن العزة لله جميعاً» عندهم لامحل له من الإعراب، لأنها عندهم جملة استثنائية منقطعة لفظاً لا معنى ، وفى ذلك نظر لأن الاتصال بين الجمل ليس فقط اتصالاً لفظياً بل هو اتصال معنوى . وطبيعى أن لا يتبدأ بمفرد، أو يستأنف بمفرد بل لابد أن يكون الابتداء بكلام مفيد أى بجملة، ولكن هذه الجملة تصلح للتأويل بمفرد بما تتضمنه من معنى الابتداء، ومن ثم تقع موقع الخبر أو تسد مسده .

وأما جملة الاعتراض : فهى جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله، ولا يكون الفصل إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها عن بعض المقتضى كل للآخر . (الارشاف ٣٧٤/٢)

هذا هو ما نص عليه النحاة، فهل تقوم الجملة بهذه الوظيفة ولا يكون لها محل من الإعراب . إن الجملة الاعتراضية قد تتضمن نوعاً من الاستدراك إذا جاء المعنى الذى تتضمنه هذه الجملة عند المتكلم فى مقام مانع له ومن ذلك .
يالىت شعرى - والمنى لاتنفع - هل أغدون يوماً وأمرى مجمع

وجملة الاعتراض هنا هى : (والمنى لاتنفع) هى جملة تتضمن معنى الحال، ولا يمنع إعرابها حالاً عند النحاة إلا أن الاعتراض لا يكون غالباً بالمفرد، لا لأنها لاتدل على الحال، ولا شك أن الاعتراض لا يكون إلا بالجملة لسببين :
الأول : أنه لا يعترض إلا بكلام مفيد، أى بجملة .

الثانى : أن الاعتراض بالمفرد يحدث لبساً فى السياق مع أن النحاة والمعرّبين يعربون الاعتراض بالمفرد فى كل من صوره حالاً .

وهذا يؤهل الجملة لأن تقع موقعاً إعرابياً، لأنها هنا ليست معادلة للحرف الذى لا محل له من الإعراب، ولا هى معادلة لضمير الفصل الذى يقوم بوظيفة منع اللبس بين المبتدأ والخبر المعرف بأل .. إن المفرد لمّا لم يصلح فى هذا الموضع المخصوص - جئى بالجملة لتؤدى وظيفة أساسية فى الكلام، ووجود الجملة هنا ضرورة لأداء المعنى بهذه الصورة. ومعنى هذا أن تكون الجملة هاهنا - لا المفرد - ضرورة لتمام المعنى الذى أراده المنشئ أو المتكلم، ولهذا السبب كانت الجملة الاعتراضية أحق بموضع إعرابى، لا أن تسلب ذلك الموضع، إلا إذا كان الاعتراض لغوياً، ومن ثم فلا وجه لإعرابه .

وأما الجملة المفسرة : فهى الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، ومثال ذلك : قوله تعالى : «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله» (الصف ١٠/١١) . فجملة (تؤمنون) عند النحاة تفسيرية لا محل لها من

الإعراب ، وهى عند الشلوين تابعة لما قبلها ، وقد اختار السيوطى رأى الشلوين فقال: وهذا الذى قاله الشلوين هو المختار عندى، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً (مجمع الهوامع ٥٧/٤) .

وأما الجملة الواقعة جواباً للشرط غير الجازم ، أو الشرط الجازم غير المصدرة بالفاء أو بالطلب - فإن جواب الشرط هو الذى تتم به الفائدة، لأن جملة الشرط حين سلبت الفائدة باتصالها بأداة الشرط طلبت تماماً للفائدة فكان الجواب تماماً لها. وقد جرى العرف والمنطق أن يكون ذلك التمام بجملة، وأن لا يكون بمفرد، ولهذا أول النحاة المفرد بجملة حين يأتى جواباً للشرط، وهو هنا يؤول بجملة لا منعاً للبس، ولا طلباً لتمام الفائدة، ولكن جرياً على العرف ، واتباعاً للشائع عند أهل العربية، فقولنا: من يجتهد فهو عاقل، يمكن أن يكون : من يجتهد عاقل لأن الفاء للجزاء بالشرط، وكذلك لا يمكن الاستغناء عنها إلا إذا استغنى عن الضمير «هو» . ومن هنا لا نباعد عن المنطق العقلى واللغوى ، فقد وردت هذه الصورة فى نماذج فصيحة للشرط فى العربية ، فالضمير هو يعود على «من»، فهو متضمن فى التركيب مثلما تتضمن الجملة الاسمية التى يأتى خبرها معرفاً بأل فلو قلنا : المجتهد عاقل، لم يكن من ضرورة لضمير الفصل وإن كان مجيؤه جائزاً فنقول المجتهد هو عاقل أما : المجتهد العاقل، فإن الإسناد يطلب ضمير الفصل «هو» منعاً للبس فنقول: المجتهد هو العاقل، وعلى هذا يكون مجيئ ضمير الفصل فى جواب الشرط. فلا نقول : من يجتهد العاقل ، بل نقول : من يجتهد هو العاقل ، ومن يجتهد فهو العاقل .

والعرب تقول : تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه . بتقدير «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» والتركيب يمكن أن يكون شرطياً فنقول : إن تسمع

بالمعبدى خبير من أن تراه، ولا وجه لتقدير ضمير مع «خير» ليكون الجواب جملة بدلاً من المفرد الذى وقع موقع الخبر .

وأما الجملة الواقعة جواباً لقسم : فإنها جملة تتم بها الفائدة كالخبر، وجواب الشرط، وهى لهذا عمدة أو نظير للعمدة، فمن حقها الرفع وعلى هذا فإن لها محلاً من الإعراب، فجملة القسم مؤسسة للجواب، فقولنا بالله لأنجحن تقديره : قسمى بالله لأنجحن، فجملة القسم فى موضع رفع مسند إليه وجملة الجواب فى موضع رفع مسند .

ويمكننا أن ننتهى إلى أن الجمل التى صنفها النحاة إلى جمل لامحل لها من الإعراب تنقسم من حيث الفائدة والموقع الإعرابى إلى ما يأتى :

أولاً : جمل مسلوكة لتمام فائدتها فى التركيب : وهى جملة فعل الشرط وجملة صلة الموصول، فقد نص جمهور النحاة على أن الجملة أعم من الكلام لأن منها المفيد، ومنها غير المفيد كجملة الشرط عند تركيبها مع الأداة ، فجملة : اجتهد الطالب : جملة مفيدة فإذا ركبت مع «إن» (إن اجتهد الطالب) سلبها التركيب تمام فائدتها، وإذا وضعناها فى صورة موصولٍ وصلة فقلنا: الذى اجتهد - أصبحت الجملة الفعلية جزءاً من مفرد ، لاجزاء من جملة، وأصبحت مع الموصول فى موضع المفرد من حيث المعنى ، أما من حيث الإعراب فقد أعرب الصدر وصار المعجز بلا محل من الإعراب .

ثانياً : جمل تامة الفائدة ، فضلة فى موضعها وهى الجملة المفسرة، الجملة الاعتراضية ، فالأولى نظيرة لجملة الصفة، والثانية نظيرة لجملة الحال .

ثالثاً : الجمل العامة من حيث الفائدة، والمعتمدة للمعنى فهى عمدة فى موضعها وهى جملة جواب الشرط، وجواب القسم .

رابعاً : الجملة الابتدائية مؤسسة لنفسها ومؤسسة لغيرها، وهي منطلق الإعراب بالنسبة للكلام بوصفه بناء من الجمل - لا مجرد نظير للجملة المفيدة.

خامساً : الجملة المستأنفة : وهي الجملة التي تَقْدَمُهَا كلام فإن كانت منقطعة عنه تماماً كانت ابتداء محضاً وإن تعلق به من حيث المعنى فإنها مستأنفة تعرب في إطار تعلقها بما سبقها .

ولا نوافق على القول إن الجملة التامة الفائدة لا محل لها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد، ولكننا نوافق على القول بأن الجملة التي تسلب تمام فائدتها في موضعها هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها تكون نظيرة للحرف .

ونتهى ذلك المدخل بالتأكيد على وجوب النظر إلى الجملة بوصفها جزءاً من السياق، أو النص ، أو الكلام ، حيث إن استقلال الجملة نسبي، فليس هناك جملة تامة الاستقلال سواء بالنسبة للكلام أو المتكلم أو المخاطب أو المقام أو القصد الذي قيلت من أجله أو السياق الذي وردت فيه .

